المحاضرة الاولى مدخل عام للتشريع المدرسي الجزائري

تمهيد:

أهمية ميدان التربية والتعليم تقتضي دراسة موضوع التشريع المدرسي من اجل إبراز القواعد القانونية والتشريعية التي تحكم المؤسسات التربوية والأفراد بشكل يسهم في توفير الجو الملائم وظروف العمل الضرورية التي تحكم المدرسة من انجاز المهام المرسومة لها وتنظيم الحياة الجماعية وضبط العالقات بين أفراد الأسرة التربوية بمختلف أطرافها بشكل، ما يجعل الطالب كموظف في المستقبل لحاجة ماسة إلى فهم النصوص التشريعية وحسن التصرف والتكيف معها فضلا عن تنمية الحس القانوني وبلورة الثقافة القانونية لديه حتى لا بقى غافلا عن حقوقه وواجباته في مختلف الحالات وكذا ضمان السلوك السليم والسير الفعال للمؤسسة و للقيام بمهمته بأسلوب أكثر نجاعة بغية رفع مستوى المردود التربوي.

1- ماهية التشريع المدرسي : قبل التطرق إلى مفهوم التشريع المدرسي لابد من تناول و لو بشيء من التحليل بعضا مما يتعلق بالنصوص التشريعية الخاصة بقطاع التربية و التعليم متوخين في ذلك إكساب القارئ ما يلي :

- القدرة على فهم النصوص التشريعية.
- القدرة على التعامل معها .
- القدرة على الجمع بين المتناقضات و ملأ النقائص و الفجوات إن وجدت.
- تنمية الحس القانوني و بلورة الثقافة القانونية لدى المربين.

*** معنى التشريع المدرسي:** هو مجموعة من القوانين و المراسيم و النصوص و القرارات و المقررات الصادرة من مختلف السلطات التشريعية المسؤولة في البلاد و الخاصة بقطاع التربية والتعليم ، والتي تنظمه وتضبطه و التي تحدد العلاقات بين البيئة الداخلية والخارجية للمدرسة .

2- اقسام التشريع المدرسي

ينقسم التشريع المدرسي إلى عدة أقسام نوجزها في ما يلي :

* قسم خاص بتنظيم التربية و التعليم و التكوين و تحدده الأمرية الصادرة بتاريخ ، 04/19/ 1976 المتضمنة تنظيم المصالح المركزية للوزارة و المؤسسات التعليمية و الثقافية و التكوينية و القانون رقم 08-04 المؤرخ في 23 يناير، المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية

* أحكام تنظيمية تتعلق بحماية المؤسسات، و تنظم سيرها ..... إلخ .

* قسم خاص بالموظفين في ميدان التربية و التكوين ابتداءا من توظيفهم إلى التقاعد كما تشمل القرارات التي تحدد مهام و صلاحيات موظفي التأطير و التعليم و التوجيه و الحراسة و مصالح الاقتصاد .

* قسم خاص بالتلاميذ و تتضمن القرارات المتعلقة بمواظبة التلاميذ ، و مسك الملف المدرسي ،و شروط تحويل التلاميذ إلى مؤسسات أخرى ، ومنع العقاب البدني .

* أحكام خاصة بالمجالس تشمل القرارات التي تتضمن إنشاء و تنظيم مختلف المجالس البيداغوجية و الربوية و الإدارية.

3- أهمية التشريع المدرسي بالنسبة للاستاذ :

تنظيم و توجيه العملية التعليمية التربوية: يعمل التشريع المدرسي على وضع قواعد وإرشادات تحدد كيفية تنظيم وتوجيه العملية التعليمية في الفصول الدراسية، بما يساهم في توفير بيئة تعليمية فعالة وآمنة.

ضمان و حماية حقوق المعلمين: يحمي التشريع المدرسي حقوق المعلمين ويضمن لهم الحماية القانونية في ممارسة مهنتهم

ضمان جودة التعليم: من خلال تحديد معايير التعليم وطرق التقييم والمتطلبات الأكاديمية، يساهم التشريع المدرسي في ضمان جودة التعليم وتحقيق الأهداف التعليمية.

تنمية مهارات واداءات الأساتذة والطاقم التربوي : يمكن أن يوفر التشريع المدرسي فرصاً لتطوير مهارات المعلمين من خلال التدريب وورش العمل.

تحقيق التوازن بين مصالح المعلمين والطلاب والمؤسسات التعليمية: مما يساهم في خلق بيئة تعليمية تشجع على التعلم والنمو للجميع

4 – أهداف التشريع المدرسي الجزائري :

يُعتبر التشريع المدرسي في الجزائر جزءاً أساسيًا من النظام التعليمي الذي يحدد الإطار القانوني والقواعد التي يجب أن تتبعها المؤسسات التعليمية والمعلمون في البلاد. تتمحور أهداف التشريع المدرسي الجزائري حول عدة جوانب، منها:

توفير التعليم الإلزامي والمجاني : حدد الدستور الجزائري المبادئ التي تحكم النظام التربوي الجزائري:

المادة 53 من الدستور جعلت من التعليم حقا مضمونا ومجانيا لكل طفل في سن التمدرس إلى أن يبلغ من العمر 16 سنة.

التعليم من صلاحيات الدولة وحدها حيث ترصد له جزءا كبيرا من ميزانيتها.

لا تتحمل العائلات نفقات تمدرس أبنائها ما عدا ما يتعلق بالكتب المدرسية التي تباع بسعر مدعم من الدولة.

يستفيد التلاميذ من منحة خاصة بالدخول المدرسي.

يتميز النظام التعليمي بالمركزية فيما يتعلق بالبرامج والمناهج والمواقيت التعليمية.

تحقيق الجودة التعليمية: يسعى التشريع المدرسي إلى تطوير معايير الجودة لضمان تقديم تعليم ممتاز وفعّال يلبي احتياجات الطلاب ويساهم في تحقيق أهداف التعليم الوطنية والدولية.

تطوير مهارات المعلمين: يُعنى التشريع المدرسي بتطوير مهارات المعلمين وتوفير الدعم والتدريب اللازم لتحسين أدائهم وتعزيز قدراتهم في توجيه وتنظيم العملية التعليمية.

ضمان حقوق الطلاب والمعلمين: يحمي التشريع المدرسي حقوق الطلاب والمعلمين، بما في ذلك الحق في الحصول على تعليم ذو جودة عالية وفي بيئة آمنة وصحية، وكذلك الحق في الحصول على رواتب مناسبة وظروف عمل ملائمة.

تعزيز التنمية الشاملة: يهدف التشريع المدرسي إلى تعزيز التنمية الشاملة للفرد، بما في ذلك تطوير مهارات التفكير النقدي والإبداعية والاجتماعية، وتعزيز قيم الانتماء الوطني والمواطنة الفاعلة.

5 – محطات تاريخية : نتناول في هذه المحطات التاريخية و الوجيزة مجموعة من النقاط تتعلق بالمخططات و الأوامر و المراسيم و القرارات التي اتخذت في مجال التربية و التعليم إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر فيما بين 1880م – 1960م كمرحلة أولى حيث كان التخطيط و التشريع فيها من اختصاص السلطات العسكرية الاستعمارية التي تهدف الى تعميم التعليم في الجزائر وربطه بالتعليم في فرنسا بحكم سياسته الإدماجية و إبعاد الجزائريين عن لغتهم حيث في مارس 1882 أمرت السلطات الفرنسية بتطبيق قانون إجبارية التعليم الابتدائي في الجزائر .

و أما في فترة ما بعد الاستقلال المحددة ما بين 1962–1976 أهم محطاتها.

– تأسيس المعهد التربوي الوطني صدر بتاريخ :31 ديسمبر 1962 تحت رقم 166/62 .

– المرسوم 241/63 المتضمن إنشاء سلك المستشارين التربويين .

– المرسوم 242/64 المتضمن سلك مفتشي التعليم الابتدائي .

– المرسوم 243/65 الصادر بتاريخ 22 ماي 1964و المتعلق بإجراءات البنايات المدرسية و المرسوم الصادر بتاريخ 02 جوان 1966 المتعلق بالوظيفة العمومية و كذلك صدور مراسيم سنة 1968 تحدد القوانين الأساسية الخاصة في أسلاك التعليم و أهم ما صدر من قوانين في ميدان التربية و التعليم منذ الإستقلال الامر 76/35 سنة 1976 الذي يعد أساس التشريعات المدرسية الجزائرية الى يومنا هذا .

قائمة المراجع :

- المرجع في التشريع المدرسي الجزائري – تأليف عبد الرحمن بن سالم – مطبعة عمار قرفي – باتنة – 1994.
- جودت عزت عطوي الإدارة المدرسية الحديثة مفاهيمها النظرية وتطبيقاتها العملية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2004.
- أحمد اسماعيل حجي الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
- محمد بن حمودة: علم الادارة المدرسية (نظرياته وتطبيقاته في النظام التربوي الجزائري)، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006
- (10) حسن محمد ابراهيم ومحمد حسنين العجمي الإدارة التربوية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمال (الأردن)، 2007 .
- محمد بن حمودة الإدارة المدرسية في مواجهة مشكلات تربوية (دراسة لبعض مشكلات النظام التربوي الجزائري في مستوى الإدارة المدرسية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- الأمر 35/76 المؤرخ في 1976/4/16 المتضمن تنظيم التربية والتكوين، الجريدة الرسمية – العدد 33 الصادر في 1976/4/23.
- المرسوم 70/76 المؤرخ في 1976/4/16 المتضمن تنظيم وتسيير التعليم التحضيري، الجريدة الرسمية – العدد 33 الصادر في 1976/4/23.
- المرسوم 71/76 المؤرخ في 1976/4/16 المتضمن تنظيم وتسيير المدرسة الأساسية، الجريدة الرسمية – العدد 33 الصادر في 1976/4/23.
- المرسوم 72/76 المؤرخ في 1976/4/16 المتضمن تنظيم وتسيير التعليم الثانوي، الجريدة الرسمية – العدد 33 الصادر في 1976/4/23.
- القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04 المؤرخ في 2008/01/23.
- القانون رقم 12/78 المؤرخ في 1978/08/05 المتضمن القانون العام للعامل، الجريدة الرسمية – العدد 32 – السنة 1978.

- المرسوم رقم 59/85 المؤرخ في 1985/3/23 المتضمن القانون الأساسي النموذجي للوظيفة، الجريدة الرسمية – العدد 13 – السنة 1985.
- المرسوم رقم 49/90 المؤرخ في 1990/02/06 المتضمن القانون الأساسي الخاص بعمال قطاع التربية، الجريدة الرسمية – العدد 06 – السنة 1990.
- الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 2006/7/15 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية.

المحاضرة الثانية (2) لمحة تاريخية عن التعليم في الجزائر

التعليم في الجزائر

تمهيد :

عرف النظام التربوي الجزائري عدة إصلاحات مست مختلف الأوجه البيداغوجية التشريعية الهيكلية عبر مختلف المحطات التاريخية، منذ إصلاح الرئيس هواري بومدين سنة 1976 إلى غاية إصلاح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 2000/2003. ولكن رغم التطور الواضح للتشريعات المدرسية، وتدفق الأموال، عبر مختلف التشكيلات الحكومية والمخططات التنموية، لم تتمكن الجهود من المواجهة الكفيلة بوضع للمشكلات والمظاهر الهدر التربوي التي عرفتها ومازالت تعيشها المنظومة التربوية الوطنية الجزائرية منذ الاستقلال، مما يحتم على الباحثين إعادة النظر والتأمل بعمق في مسار التاريخي للمدرسة الجزائرية والاجتهاد في استخراج مكامن الضعف، وإيجاد ما من شأنه أن يعالج الأوضاع التي آلت إليها، واخراجها من الأزمة التي تعيشها ذلك لتمكين المجتمع من التطور الفعلي وتحقيق ما ينشده من عدالة اجتماعية ورفاه ومشاركة فعالة في العطاء والتواصل الإيجابي مع الأمم المتحضرة والمنتجة

1- لمحة تاريخية عن التعليم في الجزائر :

* التعليم قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر:

عملت فرنسا منذ الغزو على محاربة الثقافة العربية ، فقضت على المراكزالثقافية المزدهرة في الجزائر منذ قرون خلت ، كذلك أغلقت نحو ألف مدرسة ابتدائية و ثانوية و عالية كانت موجودة في الجزائر في سنة 1830 ، و قد حمل أحد الكتاب الفرنسيين و هو يولار فرنسا مسؤولية تأخر الجزائر في القرن العشرين ، إذ يقول :

لقد أشاع دخول الفرنسيين إلى الأوساط العلمية و الأدبية ، اضطرابا شديدا فهجر معظم الأساتذة الافذاذ مراكزهم هاربين، و لقد كان يقدر عدد الطلاب قبل 1830 م بمائة و خمسين ألف طالب أو يزيدون ، و مهما يكن من أمر فلم ينجح من المدارس القديمة سوى عدد قليل من المدارس الصغيرة ، و حرمت أجيال عديدة من التعليم .

روجت الدوائر الاستعمارية في أوساط الأجيال الصاعدة ، أن الجزائر قد بلغت في القرون الماضية أسفل درجات الجهالة و الهمجية ، إذ لم يكن بالبلد أي تعليم منظم ولا حياة فكرية فلا عالم بينهم ولا كاتب أديب ولا شاعر .

فالأمة الجزائرية مؤلفة كلها من أميين يجهلون القراءة و الكتابة و قالوا إن اللغة العربية قد ماتت منذ زمن بعيد و دفنت مع اللغات الميتة الاخرى ، و هذا من أجل تبرير سياستها التعليمية و دعم مطامعها الاستبدادية ، موهمة الرأي العام أن من واجب الامم الراقية أن تنقذ سكان الجزائر المساكين من آفة جهل شامل ، و تأخر فاحش عن ركب الأمم المتمدنة ،و ذلك باسم الحق و الإنسانية .

غير أن الحقيقة التاريخية لا توافق ذلك في شيء ، و الواقع يدحض تلك الأباطيل ، فما استوى الجهل على الجزائر في القرون السالفة ، و ما انقطعت بالجزائر مسيرة التعليم ، و ما انعدمت المدارس ، ولا قلت العناية باللغة العربية و علومها و آدابها ، في جميع العصور الإسلامية ، و منها القرن التاسع عشر ، فلم تزل وقتئذ المساجد في المدن حافلة بالأساتذة و التلاميذ ، و لم تزل الزوايا بالقرى جامعة للمشايخ و الطلبة ،و كلهم يبذلون جهودهم في الإلمام بالعلوم و نشرها بين الجماهير ، و حتى التعليم العالي ، لم يكن مهملا ، في عهد الجزائر العثمانية ، فقد كان له نظام خاص يتكفل به مجلس بعاصمة الجزائر مؤلف من المفتيين المالكي و الحنفي ومن القاضيين المالكي و الحنفي ، و كان ذلك المجلس يعين ناظرا يقوم على التدريس و يقدم للداي بالجزائر ، و للباي بقسنطينة و بوهران العلماء المترشحين لكراسي التدريس إذ كان ذلك الناظر بمنزلة مدير التعليم العالي كما كان المجلس يقوم مقام المجلس الأعلى للجامعات العصرية .

و في السنوات الأولى من الاحتلال ، استمر التعليم بالمساجد و المدارس و الزوايا مزدهرا ، و على نفقات الأوقاف ، فنجد مثلا أن الاساتذة بالمسجد الكبير بالعاصمة قد بلغ التسعة عشر أستاذا ، منهم الشيخ المفتي محمد بن الشاهد مفتي المالكية ، المتوفي 1792 الشيخ العربي الإمام المفتي بالسجد الكبير و الشيخ محمد بن الكاهية و الشيخ مصطفى بن الكبابطي القاضي واعزيز و الشيخ علي بن محمد المنجلاتي مفتي المالكية سنة 1823 ، و محمد بن إبراهيم بن موسى ، مفتي المالكية سنة 1824 و الشيخ بن الامين و الحاج حمودة الجزائري و غيرهم .

وإذ انتقلنا الى عاصمة الشرق قسنطينة و جدنا بها في ذلك العهد علماء أجلاء قائمين بدروس مختلفة في العلوم العربية نخص بالذكر منهم الشيخ محمد بن علي الطلحي الذي كان مجلس درسه عامرا بمسجد سيدي مسلم الحراري و الشيخ عامر بن شريط و عمار العربي ، الذي كان يدرس بمسجد القصبة و الشيخ محمد المبارك خطيب المسجد الكبير و مفتي المالكية .

أما الجهات الغربية ، فكانت تلمسان مقر العلوم يتوارثها الأبناء عن الأباء في بيوتات شهيرة مثل عائلة شعيب و عائلة المجاوي ، إلى أن أفل نجمها فهجرها العلم و العلماء إلى وهران و مازونة و غيرها .

و هكذا كان العلماء الجزائريون في السنين الاخيرة من عهد الجزائر العثمانية و أوائل الاستيلاء الفرنسي قائمين بواجبهم نحو اللغة العربية و الأمة يخدمون العلوم في مساجد العواصم و كذلك في المدارس التي بناها محبو العلم و انصاره من الولاة و ذوي البر و الإحسان .

فكان بعاصمة الجزائر ، عدد ليس بالقليل من المدارس مثل مدرسة سيدي أيوب بالقرب من الجامع الجديد ، و مدرسة حسن باشا في جوار جامع كاتشاوة فضلا عن الزوايا العديدة ، و من المدارس التي اشتهرت في القرن الماضي بحاضرة قسنطينة المدرسة الكتانية ، و مدرسة سيدي الأخضر و نظيرتها بالناحية الوهرانية كمدرسة مازونا ، التي نالت شهرة طائرة الذكر ، منذ تأسيسها في القرن الحادي عشر للهجرة ، و لم يكن التعليم وقتئذ مقتصرا على مساجد المدن و مدارسها و زواياها فحسب ، ولم يكن العلم منحصرا في عواصم البلد فقط ، بل كانت القرى تشارك في الحياة الثقافية و تأخذ نصيبها منها و ذلك بواسطة بعض الزوايا المنتشرة في جميع النواحي شرقا ، و غربا ، في الشمال ، و بالجنوب في السهول و الجبال ، حيث لا يسعنا المجال لإحصائها ، و كان مستوى التعليم بهذه الزوايا على العموم جيد .

و كان العلماء بالمغرب الاقصى و بتونس يقدرون شهادات الطالب الجزائري حق قدرها و يعترفون له بقيمة دراساته بتلك المؤسسات ، فإذا قال ذلك الطالب بأنه تخرج من مدرسة مازونية أو زاوية شلاظة أو زاوية الهامل ، أو زاوية ابن أبي داود أو غيرها من المعاهد في الجزائر ، قدرت دراسته و اعتبرت إجازته و ألحق بالأقسام العليا للتخصص بجامع القرويين بفاس أو جامع الزيتونة المعمور بتونس .

تلك هي الوضعية التعليمية و لغتها العربية قبل الاحتلال ، و هكذا كان حال الشعب الجزائري من الناحية العلمية و الثقافية ، مساجد عامرة بالأساتذة و التلاميذ و مدارس زاهرة و زوايا حافلة بالطلبة ، و ذلك بشهادة الأعداء و الفضل ما شهدت به الأعداء و حسب المقالات و الدراسات و التقارير الصادرة عن مصلحة الاستخبارات العسكرية و على رأسهم إسماعيل أوربان ، حيث يقول : **إن عدد العرب الجزائريين الذين يحسنون القراءة و الكتابة في سنة 1836/1937 يفوق ما يوجد في الجيش الفرنسي المحتل إذ عدد الأميين في الجيش الفرنسي المشار إليه كان يبلغ 45% و عليه كان عدد الأميين عند الجزائريين يقل عن تلك النسبة** . و رغم كل هذا بقيت الجزائر محافظة على هويتها الاسلامية و العربية على الاقل شعبيا من خلال الموروث الثقافي المتجدر من أعماق التاريخ .

***التعليم في عهد الاحتلال الفرنسي للجزائر :**

من النتائج المباشرة للاحتلال الفرنسي للجزائر ، انخفاض مستوى الدخل و المعيشة للغالبية العظمى من الجزائريين ، بحيث أن اعدادا ضخمة منهم ، حرمت من التمتع بالخدمات العامة ، كالصحة و التعليم ، و التي كانت تتوفر للوافدين الأوربيين ، و الواقع أن كل اهتمام الادارة الاستعمارية كان يقتصر على توفير الخدمات للمستوطنين حتى و لو أدى الأمر الى إهمال التعليم الوطني للجزائريين دافعي الضرائب .

و رغم اهتمام نابليون الثالث بتعليم الاهالي لتسهيل ، استيعابهم ، الا أن الإدارة أهملت التعليم الوطني خاصة بعد ثورة المقراني ، و انتشار المشاعر المعادية للجزائريين بين المستوطنين ، حتى لم تزد مخصصات التعليم العربي في سنة 1897 عن 33.000 فرنك ووصلت بعد اثني عشر سنة 49.000 فرنك فقط و لكن يجدر الذكر أن تدهور التعليم الجزائري كان لا يرجع إلى قلة الاعتمادات فقط ، بل كان يرجع أيضا الى مقاومة المستوطنين و أعضاء المجالس المحلية لفكرة تعليم الاهالي . و من المهم أيضا أن نذكر أن تلك الظاهرة لم تكن قاصرة على جهة دون أخرى ، أو على فترة دون فترة بل إن تلك الظاهرة صاحبت عملية الاستيطان الاوروبي و ما نتج عنه من سيطرة المستوطنين على مقاليد البلاد ، حتى أنه في ناحية ذراع بن خدة مثلا و في سنة 1912 كان يعيش 299 فرنسيا و 7958 جزائريا ، و مع ذلك التفاوت العددي كان لأطفال الفرنسيين مدرسة خاصة بهم في حين لم يكن للأهالي و لو مدرسة ابتدائية واحدة لتعليم أولادهم ، و لما طالب

الاهالي بفتح مدرسة خاصة على نفقتهم اعترض المجلس البلدي – الذي كان يضم مثل باقي المجالس غالبية فرنسية – على الفكرة و أعلن معارضته لتعليم الجزائريين .

رغم هذا أنشأت السلطات الاستعمارية الفرنسية مدارس لقلة من الجزائريين ، و لكن لم تكن تهدف من وراء هذا إلى منحهم ثقافة حقيقية ، تبصرهم بأحوال وطنهم و لغتهم و حضارتهم ، بل كان الهدف ، هو توفير بعض الموظفين البسطاء للعمل في الإدارات المحلية و بعض المعلمين و غيرهم .

يمكن أن نضيف إلى ما سبق أن تدهور التعليم الجزائري ، كان يرجع إلى عداء المكاتب العربية لفكرة تعليم الأهالي ، لأن مدارس الأهالي كانت في نظر الكثير من الضباط مجرد معامل للتعصب الأهلي ،و من ثم يوصي غلاة الاستعمار بإهمال تعليم الاهالي و الى إقفال المدارس الخاصة بهم تماما منذ سنة 1860 ، ولم يقتصر عداء الادارة الاستعمارية ، و عداء غلاة المستوطنين ، على توفير فرص التعليم للأهالي فحسب ، بل نجحو منذ 1880 في منع تعليم اللغة العربية في المدارس القليلة التي كانت موجودة ، بحجة اختلاف لغة الحديث عن لغة الكتاب ، حتى قال أحد الجزائريين المتفرنسين :" إن تعلم اللغة العربية أصعب من تعلم اللغة الفرنسية حتى بالنسبة للجزائريين ...".

كذلك ضغط المستوطنين الأوربيون على الإدارة الاستعمارية منذ 1891 لكي تقضي على بقايا المدارس الوطنية القديمة التي كانت موجودة في الزوايا أو على الأقل إخضاعها لرقابة إدارية صارمة بحجة أن التخلي عن مراقبة هيئات التدريس ، يعني تهديدا لمستقبل الجزائر ، و الواقع أن المستوطنين كانوا يؤمنون باستمرار بأن الجزائري المتعلم ، يتمسك بحقه في العيش بكرامة مثل المستوطنين أنفسهم ، كما أنه سيجهر برأيه هذا أمام مواطنيه و لهذا كله طالب أكثر من مستوطن و كاتب و مجلس بعدم إنشاء مدارس للأهالي حتى لا يثير المتاعب للمستوطنين.

ومع مرور الوقت كان المستوطنون يزيدون من ضغطهم على الإدارة و يزيدون من معارضتهم لتعليم الأهالي ، حتى أعلنوا أمام اللجنة البرلمانية بقيادة "جول فري" سنة 1892 و لجنة شارل جونار المكلفة بهذا الشأن "إن تنظيم التعليم الوطني غير مفيد ..." .

و على العكس ذلك نجد أن بعض غلاة الاستعمار يتحمسون لفكرة نشر المدارس الابتدائية الفرنسية في كل مكان من الجزائر ، بل إنهم نادوا بتعليم الأهالي اللغة الفرنسية بدلا من اللغة العربية ،

باعتبار اللغة الفرنسية " أداة لغزو النفوس و القلوب " و لذلك طالب هؤلاء الغلاة باجتذاب الجزائريين الى المدارس الفرنسية ، عن طريق منحهم بعض المزايا حتى يمكن تكوين طبقة معتدلة من الزعماء الوطنيين ، الذين يعملون على تدعيم النفوذ الفرنسي .

***النظام المدرسي في الجزائر :**

وقد يفهم من ذلك ، أن الاهالي كانوا هم الذين يعارضون الذهاب الى المدارس الفرنسية ، و هو أمر تكذبه الوثائق ، و كذلك تكذبه بعض الدراسات النزيهة ،إذ تعترف بعضها بأن " تعليم الأهالي لا يوجد إلا على الورق ، ولا يتعلم من الأهالي في المدارس القليلة إلا أقلية لا تذكر " .

و فعلا نجد أنه في العام الدراسي 1885/1886 ، لم تتوفر فرص التعليم إلا لحوالي خمسة آلاف طفل جزائري ، من بين حوالي خمسمائة ألف طفل ، كانو في سن التعليم .

أما على الجانب الآخر للصورة ، فقد كانت فرص التعليم تتوفر باستمرار لأبناء المستوطنين حتى يقول الكاتب و المستوطن " ديفال " "إن نسبة الأطفال الأوربيين في المدارس إلى مجموع السكان الأوربيين في الجزائر تفوق تلك في فرنسا نفسها " ، و تذكر التقارير أن نسبة الأطفال الأوروبيين في المدارس إلى السكان كانت سنة 1888 م في الجزائر 1/7 و في فرنسا 1/9 ، و يعني ذلك أن أطفال المستوطنين محظوظون أكثر من أطفال فرنسا نفسها .

و يشير تقرير رسمي في سنة 1916 ، عن حالة التعليم الابتدائي في الجزائر بما يلي :" إن عدد المدارس المخصصة لأبناء المستوطنين كانت تصل إلى 1296 مدرسة يتردد عليها 147.000 طفل أوروبي ، هذا في حين كانت المدارس الابتدائية للأطفال الجزائريين لا تزيد عن 493 مدرسة يتردد عليها 36.000 طفل جزائري فقط ، و هذا رغم الفارق الواضح و الضخم بين الاهالي و المستوطنين ، و يعترف التقرير بعدم فتح مدرسة واحدة

للاهالي في تلك السنة ، بل على العكس يشير الى اغلاق 25 مدرسة والى نقص هيئات التدريس في معظم المدارس الاخرى التي لم تغلق .

أما تقرير سنة 1917 فانه يعترف بان فرص التعليم الثانوي و العالي كانت شبه محرمة على الشباب الجزائري ، حتى لم يزد عدد الجزائريين في التعليم العالي عن حوالي مائتين مقابل ألف و ثمانمائة أوروبي .

و يحاول الفرنسيون أن يعتذروا عن ذلك التقصير في مجال تعليم الجزائريين ، ففي تقرير نشر سنة 1955 ، يعترف فيه المسؤولون الفرنسيون باستحالة توفير التعليم لمائتي ألف طفل جزائري كل سنة ، هذا في الوقت الذي كان مائة بالمائة من أبناء المستوطنين يجدون أماكن لهم في المدارس . و على أي حال فان الأوضاع البشرية ليست الا عذرا واهيا خاصة و أن كل اهتمام المستوطنين و اللجان المالية كان ينصب باستمرار على توفير التعليم للأطفال الأوروبيين .

و الجدير بالذكر هو أن هناك صلة واضحة بين التعليم و الاستيطان ، اذا كانت نسبة التعليم تنخفض كلما اتجهنا من الغرب الى الشرق ، وكان التعليم يساير بذلك نسبة تمركز السكان الأوروبيين . كذلك كان التعليم يتركز و ترتفع نسبته في الشمال عنه في الجنوب ، كما كان يزدهر في المناطق الزراعية المتطورة عنه في مناطق زراعة الجنوب.

2- التعليم في الجزائر المستقلة :

تنظيم أطوار التعليم

إن إصلاح المنظومة التربوية أعاد تنظيم التعليم الإلزامي بإقامة كيانين متمايزين بوضوح يتمثلان في: المدرسة الابتدائية ومؤسسة التعليم المتوسط.

وهكذا، تم تخفيض مدة طور التعليم الابتدائي من 6 إلى 5 سنوات مع إدخال مرحلة التربية التحضيرية والعمل على تعميمها بالتدرج، وتمديد مدة طور التعليم المتوسط من 3 إلى 4 سنوات.

التربية التحضيرية

إن التربية التحضيرية، في مفهوم القانون التوجيهي للتربية، هي المرحلة الأخيرة للتربية ما قبل المدرسية، وهي التي تحضر الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين خمس(05) وست (06) سنوات للالتحاق بالتعليم الابتدائي. يشير القانون التوجيهي إلى التعميم التدريجي للتربية التحضيرية بمشاركة الهيئات الإدارية والمؤسسات العمومية والجمعيات وكذا القطاع الخاص.

عرفت التربية التحضيرية تطورا إيجابيا خلال الفترة المتراوحة من 2005 إلى 2014 حيث انتقلت نسبة التلاميذ البالغين سن الخامسة والمتمدرسين بها من 10,8% إلى 67,8%، حيث عرف هذا النوع من التربية تطورا ملحوظا عند انتقال الكوكبة الأخيرة للتعليم الأساسي نحو التعليم المتوسط، بتقليص الطور الابتدائي إلى 5 سنوات مما سمح باستغلال الأقسام الشاغرة.

التعليم الأساسي

يشكل التعليم الأساسي الذي مدته 9 سنوات، التربية القاعدية المشتركة بين كافة التلاميذ. يمنح التعليم الأساسي في المدرسة الابتدائية ذات الخمس سنوات وفي المتوسطة ذات الأربع سنوات.

التعليم الابتدائي

مهامه:

يتمثل الهدف العام للتعليم الابتدائي في تطوير قدرات الطفل بمنحه العناصر والأدوات الأساسية للمعرفة وهي: التعبير الشفوي والكتابي والقراءة والرياضيات. يتيح التعليم الابتدائي للطفل اكتساب تربية ملائمة تمكنه من توسيع إدراكه للزمن والمكان والأشياء ولجسمه كما يسمح له بتطوير ذكائه وحسه واستعداداته اليدوية والبدنية والفنية، وكذالك اكتساب تدريجي للمعرفة المنهجية كما يعده لمتابعة الدراسة بالتعليم المتوسط في أحسن الظروف.

يجري التعليم الابتدائي بالمدرسة الابتدائية التي تشكل مؤسسة قاعدة لكل النظام التربوي الوطني. يتيح القانون الأساسي لهذه المؤسسة لأن تحصل على الوسائل الضرورية لأداء مهمتها وإعداد مشروع للمؤسسة. يحدد مشروع المؤسسة، تحت سلطة المدير، الكيفيات الخاصة لتنفيذ البرامج الوطنية بضبط النشاطات المدرسية واللاصفية وترتيبات التكفل بمختلف فئات التلاميذ.

التعليم المتوسط

مهامه:

يشكل التعليم المتوسط المرحلة الأخيرة من التعليم الأساسي بغاياته الخاصة وبكفاءات محددة جيدا، مما يضمن لكل تلميذ قاعدة من الكفاءات الضرورية، في مجال التربية والثقافة والتأهيل، وهو الأمر الذي يسمح له بمواصلة الدراسة والتكوين في مرحلة ما بعد الإلزامي أو بالاندماج في الحياة العملية.

يجري التعليم المتوسط بمؤسسات التعليم المتوسط.

تنظيمه

تدوم الدراسة في طور التعليم المتوسط 4 سنوات ويدرّس في هذا الطور أساتذة متخصصون في مختلف المواد التعليمية.

الوسائل التعليمية في الابتدائي والمتوسط

يمثل الكتاب المدرسي الأداة الأساسية في التعليم الأساسي.

التعليم الثانوي العام والتكنولوجي

لقد أعيد تنظيم التعليم ما بعد الإلزامي في إطار إصلاح المنظومة التربوية، انطلاقا من السنة الدراسية 2006/2005. تتركب هذه المرحلة من 3 مقاطع:

المقطع الأول: التعليم الثانوي العام والتكنولوجي

المقطع الثاني: التكوين والتعليم المهنيين

المقطع الثالث: التعليم العالي

يتبين جليا أن خطاطة التعليم الثانوي العام والتكنولوجي يكتسي ميزة تتمثل في التناسق بين التعليم الإلزامي في المرحلة القبلية وفي انسجام مع إعادة تنظيم التعليم العالي والمسلك المهني في المرحلة البعدية

قائمة المراجع :

- زرهوني الطاهر, التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال, مؤسسة الفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر ،1994
- عبد الكريم بكار، بناء الأجيال، دار المنتدى الإسلامي، الرياض،2002
- أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر ، دار النهضة المصرية، دون سنة، مصر.
- علي ديدونة، المنظومة التربوية في الجزائر بين الأصالة والاستئصال منشورات دار نوريد، ط1، الجزائر، 2006
- عبد الرحمن الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام، الجزء الثاني، ط 7 م ،ديوان المطلوعات الجامعية ، الجزائر 1995.
- مبارك بن محمد الميلي تاريخ الجزائر في القديم والحديث الجزء 2 المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
- عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، ما قبل التاريخ إلى 1962، الجزائر عامة، ج 1 ، الجزائر 2006
- أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الأول، عالم المعرفة، الجزائر، طبعةخاصة بوزارة الثقافة ،الجزائر ، 2011
- أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي الجزء الثالث ، عالم المعرفة، الجزائر، طبعة خاصة بوزارة الثقافة،الجزائر ، 2011

المحاضرة الثالثة تعريف بعض المصطلحات و المفاهيم

تمهيد

تعتبر المصطلحات القانونية من بين أهم المواضيع الأساسية في مجال العلوم الإنسانية فهي العمود الفقري لكل حقل من حقول المعرفة العلمية الصحيحة و ركيزة من ركائز البحث العلمي في سائر ميادين البحوث و العلوم فالمصطلحات القانونية هي مجموعة من المفاهيم و الكلمات الخاصة بالمادة القانونية حيث تشكل مادة حيوية لكونها أساس الدراسات القانونية بمختلف فروعها وأقسامها، وبفضلها يمكن للطالب أو الباحث أن يستوعب المفاهيم الأولية الخاصة بالمعرفة القانونية و الكلمات والتعابير المرتبطة بها سواء بالعربية أو بالفرنسية، فهي كذلك تمكن من البحث في المراجع و القواميس ، ذلك لأن المصطلح في حقيقته يعني مجموعة من الكلمات التقنية لعلم معين أو المجموعة من الباحثين.

1- تعريف المصطلحات والقوانين :

- وقد عرفه الأستاذ " ساجر بكونه : " نشاط علمي و منهجي لجمع و وصف تقديم المصطلحات".
- و حسب القاموس le petit robert فالمصطلح يعني استعمال الفاظ من قبل مختصين في حقل من حقول المعرفة و عليه فالمصطلح عبارة عن وحدة دالة مكونة من كلمة واحدة (مصطلح بسيط) أو من كلمات متعددة (مصطلح مركب) و التي تدل على مفهوم أو على ألفاظ متعددة كذلك الواردة بمختلف القوانين و ذلك بشكل دقيق و محدد و من هنا تبرز أهمية هذا العلم كأحد المصادر الأساسية الرجل القانون في تحديد المجال العلمي والبحثي لولوج أي علم من العلوم

2- اهمية التعرف على المصطلحات والمفاهيم القانونية بالنسبة للطالب

- تزويد الطلبة بمخزون لغوي متخصص في مصطلحات لتمكينهم من دراسة هذا العلم وفهمه بشكل جيد.
- التعرف على العديد من المصطلحات القانونية وأهميتها في البحث العلمي و إبراز قيمتها في بعض الدراسات القانونية و الاستخدام الصحيح لهذه المصطلحات في ميدان

- تقديم نماذج تمكن الطلبة من معرفة المزيد من المصطلحات بالاطلاع على بعض المراجع المتعلقة بذات المادة و في مجال التخصص.
- اكتساب أسلوب لغوي يساعد على فهم النظم القانونية
- التمكن من فهم المادة القانونية وتوظيفها توظيفا صحيحا .

3- اقسام النص القانوني

و بما أن النص القانوني هو القناة التي يمر عبرها الحكم القانوني الذي يسنه المشرع بغية تنظيم شان معين او مجال معين لهذا يجب معرفة اقسمها وهي تنقسم إلى قسمين : **تشريعية وتنظيمية**

أ – النصوص التشريعية :

1 – القانون

هو النص الذي يقرّه المجلس الشعبي الوطني ويصدره رئيس الجمهورية ، يحدد القانون القواعد والمبادىء الأساسية في المجالات المذكورة في الدستور ، وهو المصدر النصي الأكثر أهمية ، لا يلغى ولا يعدل القانون إلا بقانون آخر .

2 – الأمر

هو النص التشريعي الثاني الذي يتخذه رئيس الجمهورية إلا في القضايا المستعجلة التي هي من اختصاص القانون

ب النصوص التنظيمية :

1 – المرسوم

هو النص الذي يتخذه رئيس الجمهورية (مرسوم رئاسي) أو رئيس الحكومة (مرسوم تنفيذي) في مسائل تنظيمية ليس لها مجال وطني ، لا يلغى ولا يعدل المرسوم إلا بمرسوم آخر أو بنص أعلى منه درجة .

2 القرار

هو النص الذي يتخذه الوزير (أو الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي) فيما يخص تسيير وزارته في دائرة النصوص السارية المفعول .

يعتمد القرار على مرسوم ويحدد كيفيات تنفيذه ، لا يلغى ولا يعدل القرار إلا بقرار أو نص أعلى منه درجة .

3 المقرر

هو نص تنظيمي مثل القرار يتخذه الوزير أو من فوّض له حق الإمضاء في قضايا مختلفة .

4 المنشور

هو وثيقة إدارية توجه لعدة مرسلين إليهم من طرف السلطة العليا لغرض موضوع أو تبليغ توجيهات أو تحديد كيفيات تطبيق نصوص تنظيمية .

5 التعليمة

تسمى هذه الوثيقة باسم محتواها وتوجه لعدة مرسلين إليهم ، وهي عبارة عن امتداد شرعي لمرسوم ،

وتتميز عن المنشور كون صاحبها يعطي أوامر ينبغي مراعاتها وجوبا .

قائمة المراجع :

طبي محمد، وضع المصطلحات المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1992.

العويشي بشير، الترجمة إلى العربية قضايا وآراء، دار الفكر، 1996.

القاسمي على ، مقدمة في علم المصطلح ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

مطلوب أحمد ، بحوث مصطلحية، مطبعة المجمع العلمي، 2006.

- Le Petit Robert, Nouvelle Edition millésime, Paris, 2014.

المحاضرة الرابعة :الإدارة المدرسية الجزائرية : التنظيم المركزي و المحلي و المؤسسات التعليمية

تمهيد :

ان الإنسان منذ القدم يعيش مع الجماعة لأنه مدني بطبعه لا يحب أن يعيش منعزلا عن الناس فالإدارة وسيلة مهمة لتسيير أمر الجماعة والفرد نحو أهدافها وكذلك مهمة لتسيير أمور المؤسسة نحو تحقيق أهدافها و تلعب الادارة المدرسية دورا هاما في تنظيم عمليات الإدارة والتعليم داخل المدرسة، بما في ذلك توزيع الموارد وتحديد الجدول الزمني وتنظيم الفصول الدراسية بالاضافة الى تحديد رؤية وأهداف المدرسة، وتوجيه جهود الفريق التعليمي نحو تحقيق تلك الأهداف كما تقوم الادارة المدرسية بعملية الرقابة على العملية التربوية والتعليمية في مختلف اطوراها.

1 – مفهوم الإدارة :

الإدارة هي عملية تحقيق الأهداف المرسومة بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وفق منهج مُحدّد، وضمن بيئة معينة والإدارة فرع من فروع العلوم الاجتماعية، وهي أيضًا عملية التخطيط والتنظيم والتنسيق والتوجيه والرقابة على الموارد المادية والبشرية للوصول إلى أفضل النتائج بأقصر الطرق وأقل التكاليف المادية.

2– مفهوم الإدارة المدرسية :

يمكن تعريف الإدارة المدرسية بأنها: " ما يقوم به مدير المدرسة من جهود منظمة و منسقة مع الهيئة الإدارية و التعليمية في المدرسة من اجل تحقيق الأهداف التي من أجلها أنشأت المدرسة .

كما انها مجموعة من العمليات و المواقف التعليمية التي يتم فيها التفاعل ما بين الطالب و المعلم ، و الطالب و المنهاج ، و الطالب و زميله الطالب الآخر ، و توجيهها لتحقيق الأهداف الموضوعة للمناهج.

و يعرف الزبيدي الإدارة المدرسية بأنها مجموعة من العمليات التنفيذية و الفنية التي يتم تنفيذها عن طريق العمل الانساني الجماعي التهاوني قصد توفير المناخ الفكري و النفسي و المادي الذي يساعد على تحفيز الهمم و بعث الرغبة في العمل و النشاط المنظم .